العودة إلى الجذور: لماذا الملكية المطلقة هي مفتاح النهضة العربية

14 أغسطس 2024

فكر وتحليل

14 دقيقة قراءة

العودة إلى الجذور: لماذا الملكية المطلقة هي مفتاح النهضة العربية



في خضم بحر الفوضى الذي يتلاطم على شواطئ عالمنا العربي، تقف الأنظمة الملكية المطلقة كصخور راسخة، تصد أمواج التغيير العاتية وتحمي سفينة الوطن من الغرق في لجج الاضطراب. منذ فجر التاريخ والعالم العربي يتأرجح بين مد وجزر، بين نهضة وانحطاط، بين استقرار وفوضى. ولعل المتأمل في مسيرتنا منذ سقوط الخلافة العثمانية يجد نفسه أمام مشهد يثير الحيرة والتساؤل: كيف تحولت أمة كانت يوماً منارة للعلم والحضارة إلى قطيع من الدول الضالة، تلهث وراء سراب الديمقراطية الغربية؟

لنتعمق في جذور تاريخنا العربي، ونستخرج من

أعماقه درر الحكمة التي طمرتها رمال الزمن. في العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، كانت الخلافة والسلطنة نموذجاً للحكم الرشيد، حيث ازدهرت العلوم والفنون في ظل حكام أدركوا أن سلطتهم المطلقة هي تكليف من الله لخدمة الأمة، لا تشريف لإشباع نهمهم للسلطة.

لنبدأ رحلتنا التحليلية من العراق، ذلك البلد الذي كان يوماً ما بيت الحكمة ومهد الحضارات. في ظل الحكم الملكي (1921-1958)، شهد العراق نهضة حقيقية شملت شتى مناحي الحياة. فقد ارتفع عدد المدارس من 88 في عام 1920 إلى أكثر من 5000 في عام 1958. وازداد عدد الطلاب من 8000 إلى ما يقارب المليون. أما

في مجال الصحة، فقد ارتفع عدد المستشفيات من 7 إلى 132 في الفترة نفسها. هذه الأرقام ليست مجرد إحصاءات جامدة، بل هي شهادة حية على قدرة النظام الملكي على غرس بذور التنمية في تربة الوطن. واليوم، نرى عراقاً ممزقاً تتحكم فيه الميليشيات وتتلاعب به القوى الإقليمية كدمية في مسرح العرائس. فحسب تقارير البنك الدولي لعام 2023، وصلت نسبة الفقر في العراق إلى 25% من السكان، بينما ترتفع نسبة البطالة إلى 30%. لقد تحول العراق من جنة الرافدين إلى جحيم الميليشيات، ومن مهد الكتابة إلى مقبرة للأحلام, ومن حامي بوابة العرب الشرقية إلى الدمية المطيعة للأراجوز الفارسي الصفوي. أما ليبيا، فحدث ولا

حـرج! كـانت ليبيـا فـي عهـد الملـك إدريـس السنوسـي تسـير بخطـى ثابتـة نحـو بنـاء دولـة حديثة. كانت هناك خطط طموحة لتطوير البنية التحتية وتحديث التعليم والصحة. ثم جاء انقلاب "محـدث النعمـة" القـذافي فـي 1969، ليـدخل ليبيا في أربعة عقود من جنون الحكم المتقلب. وما إن سقط نظام القذافي، حتى تحولت ليبيا إلى سيرك سياسي تتصارع فيه الأقزام على عرش الأوهام في حرب أهلية لا تبقي ولا تذر. في المقابل، نرى النموذج المشرق الذي تقدمه دول الخليـــج العربـــي. فالمملكـــة العربيـــة السـعودية، علـى سبيـل المثـال، حققـت قفـزات تنموية هائلة في ظل النظام الملكي. وفقاً لأحدث توقعات البنك الدولي، من المتوقع أن

ينمو الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بنسبة 4.1% في عام 2024، بفضل النمو المتزايد في القطاعات غير النفطية. هذا النمو ليس سوى ثمرة من ثمار رؤية 2030، التي تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. في عام 2023، سجلت السعودية أعلى نسبة في إيراداتها غير النفطية مقارنة بالإيرادات النفطية، حيث ساهمت الإيرادات غير النفطية بحوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهو أعلى مستوى تاريخي حققته المملكة. هذا يعكس الجهود المستمرة ضمن رؤية السعودية 2030 لتقليل الاعتماد على النفط وتعزيز القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني

وتقدم الإمارات العربية المتحدة نموذجاً آخر للنجاح في ظل النظام الملكي. من المتوقع أن تحقق الإمارات نمواً اقتصادياً قوياً بنسبة 5.7% في عام 2024. هذا النمو يأتي مدعوماً بزيادة الأنشطة غير النفطية مثل السياحة، العقارات، والنقل، بالإضافة إلى مبادرات التنويع الاقتصادي المستمرة.ولنأخذ مثالاً آخر من قطر، تلك الدولة الصغيرة حجمًا و حققت إنجازات كبيرة قدرًا. فمثلاً؛ نجحت قطر في استضافة كأس العالم 2022، محققة بذلك إنجازاً غير مسبوق في العالم العربي وجعلت من أولمبياد باريس مهزلة لكل متهكم. من المتوقع أن ينمو الاقتصاد القطري بنسبة 2.5% في عام 2024، مع توقع زيادة هذا النمو إلى 3.1% في عام

.2025

إن دول الخليج وكأنها واحات خضراء في صحراء الفـوضى العربيـة. فبينمـا تغـرق دول "الربيـع العربي" في مستنقع الفقر والبطالة، تحلق دول الخليج في سماء التنمية والازدهار. وهنا لابد أن نتصـدى لتلـك الحجـة الواهيـة التـي يرددهـا البعـض، زاعميـن أن نجـاح دول الخليـج إنمـا يرجـع إلى ثرواتها النفطية فحسب. إن هذا الادعاء لا يصـمد أمـام أدنـى تمحيـص. فلـو كـان النفـط وحده كافياً لتحقيق التنمية والازدهار، لكانت جميـع الـدول النفطيـة فـي مصـاف الـدول المتقدمـة. أيـن العـراق وليبيـا وفنـزويلا اليـوم؟ لماذا هم بهذا البؤس والشقاء؟ أين النفط عن

هذا كله؟

إن السر في نجاح دول الخليج لا يكمن في وجود النفط، بل في وجود أنظمة حكم رشيدة، تتمثل في الملكيات المطلقة، التي استطاعت أن تحول النفط من لعنة سوداء إلى نعمة خضراء. فهذه الأنظمة وفرت الاستقرار السياسي الضروري لجذب الاستثمارات وتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى. كما أنها تمكنت من اتخاذ قرارات استراتيجية بعيدة المدى، دون الخضوع لضغوط الانتخابات قصيرة الأجل أو المزايدات السياسية التي تميز الأنظمة "الديمقراطية".لنتأمل في شجرة النسب الممتدة للأسر المالكة في الخليج، ولنأخذ مثالًا

عـن المملكـة العربيـة السـعودية، حيـث تضـرب جذور الحكم في أعماق التاريخ لأكثر من 300 عام. هذه الشجرة الوارفة الظلال لم تنبت بين عشية وضحاها، بل نمت وترعرعت على مدى قرون، مستمدة غذاءها من تربة الثقافة العربية الأصيلة.

إن هـذا العمـق التـاريخي يمنـح الأسـر المالكـة فهماً فريداً لعقلية المواطن ومتطلباته، فهماً لا يمكـن اكتسـابه مـن خلال اسـتطلاعات الـرأي أو صناديق الاقتراع التي تنتج حكاماً أشبه بالفطر السام الذي ينبت بعد المطر. إنه فهم متجذر فـي الوجـدان الجمعـي للأمـة، مثـل نهـر جـوفي يغـذي واحـة الاسـتقرار والازدهـار فـي صـحراء

الاضطرابات السياسية.

وبينما نرى الأنظمة "الديمقراطية" في العالم العربي تتخبط كأعمى في متاهة، تمسك الأنظمة الملكية بخيط الحكمة الموروثة، لتقود شعوبها بثبات نحو مستقبل أكثر إشراقاً. لقد شهدنا كيف تحولت الديمقراطية في بعض الدول العربية إلى مهرجان للمزايدات السياسية، حيث يتسابق السياسيون في توزيع الوعود الكاذبة كما يوزع المهرج الحلوى على الأطفال.

أما في ظل الأنظمة الملكية، فنرى قيادة حكيمة تتخذ قرارات صعبة ولكنها ضرورية، كطبيب ماهر يجري عملية جراحية مؤلمة لإنقاذ

حيـــاة المريـــض. وبينمـــا تغـــرق الأنظمـــة "الديمقراطية" في بحر من الجدل العقيم، تبحر سفن التنمية في دول الخليج بسرعة الصاروخ نحو المستقبل. ولعل من أبرز ما يميز الأنظمة الملكيـة المطلقـة قـدرتها علـى اتخـاذ قـرارات سـريعة وحاسـمة دون الحاجـة إلـى مساومـات سياسـية مـع نخـب فاسـدة مسـيطرة علـى البرلمانـات والـرأي العـام. فعلـى سبيـل المثـال، استطاع الملك سلمان وولي العهد الأمير محمد بـن سـلمان إطلاق رؤيـة 2030، وهـي خطـة طموحـة لتنويـع الاقتصـاد السـعودي وتقليـل الاعتمـاد علـى النفـط. هـذه الخطـة تتضمـن إصلاحات جذرية في مجالات التعليم والاقتصاد والمجتمع. فهـل كـان مـن الممكـن تنفيـذ مثـل

هـذه الإصلاحـات الجذريـة فـي ظـل نظـام "ديمقراطـي"، حيث ستكون كـل خطـوة عرضـة للمساومات السياسية والمعارضة الحزبية التي تشبه معركة الديوك في حلبة الصراع؟ من هنا يمكـن أن نفهـم دور محلـس الأمـة الكـويتي المعطل القوي للتنمية، مما استدعى أن يقوم أسد الكويت وأميرها المفدى بقراراته التاريخية بهذا الصدد لإرجاع الكويت كما يفترض أن تكون "درة الخليـج". مجلـس الأمـة الكـويتي الـذي يهـدف للمشاركـة بالسـلطة أصـبح وببساطـة متوقعة كرنفالًا للتحالفات القبلية مع الإسلام الحركي، ممتطية بذلك الخطاب الشعبوي، وهو السيناريو المتوقع بأي دولة تطبق ذلك، لقد جربـت الكـويت وكـان الثمـن باهضًـا، وأميرهـا

الشهم يعيد دفة الكويت بحكمة وحنكة الربان الماهر سفينة نهضتها لمسارها الصحيح،

لابد أن نفهم أن الديمقراطية الغربية ليست سوى نتاج لتطور تاريخي خاص بالمجتمعات الغربية. فهي وليدة عصر التنوير الأوروبي والثورات البرجوازية التي أطاحت بالأنظمة الملكية المطلقة. ولكن هذا التطور لم يحدث في مجتمعاتنا العربية. فنحن لدينا تراثنا الخاص في الحكم، الذي يتمثل في نظام الخلافة والسلطنة. وقد أثبت هذا النظام نجاحه في العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، حين كانت بغداد منارة للعلم والثقافة، وليس مسرحاً للعبث السياسي كما هي اليوم.

ولنتأمل في تجارب دول أخرى خارج العالم

الغربـي. فهـا هـي الصـين تحقـق معجـزات اقتصادية تحت قيادة الحزب الشيوعي، متجاوزة الكثير من الدول الغربية في مجالات التكنولوجيا والابتكـار. وهـا هـي روسـيا تسـتعيد مكانتهـا كقـوة عظمـى تحـت قيـادة فلاديميـر بـوتين، متحدية الهيمنة الغربية. حتى اليابان، التي تعتبر ديمقراطية من الناحية الشكلية، تحكمها في الواقـع نخبـة تقليديةسياسـية واقتصاديـة متماسكة تحت راية الإمبراطور رمز الخصوصية اليابانية.

إن هذه النماذج تؤكد أن هناك طرقاً متعددة للحكم والتنمية، وأن الديمقراطية الغربية ليست الخيـار الوحيـد أو الأفضـل بـالضرورة لكـل المجتمعـات. فلمـاذا يـردد البعـض بسـذاجة

كالببغاء الأعمى بضرورة استيرادنا لنموذج غربي قد عفا عليه الزمن كما نرى اليوم في إنحطاط الثقافة الغربية وتمزق محتمعاتها، بينما يبتكر العالم نماذج جديدة للحكم تتناسب مع ثقافاته وظروفه الخاصة؟

إن الأنظمة الملكية في عالمنا العربي ليست مجـرد نظـم حكـم، بـل هـي تجسـيد لهويتنـا الثقافية وتراثنا الإسلامي. فالملك في ثقافتنا ليـس مجـرد حـاكم، بـل هـو أب للأمـة، يرعـى شؤونها ويحمي مصالحها. هذا المفهوم يتناغم بشكل عميق مع قيمنا الاجتماعية التي تقدس الأسرة وتحترم كبار السن وأصحاب الحكمة.

ولنتأمل في التماسك الاجتماعي الذي تتمتع

به دول الخليج الملكية. فبينما نرى المجتمعات في الدول "الديمقراطية" العربية تتمزق على خطوط طائفية وعرقية، نجد أن المجتمعات الخليجية تتمتع بدرجة عالية من الوحدة والانسجام. هذا ليس صدفة، بل هو نتيجة مباشرة لقدرة الأنظمة الملكية على الموازنة بين مختلف مكونات المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية وفهمها العميق الذي يمتد لمئات السنوات لما يحتاجه شعبها وكيف يمكن تحقيق تطلعاته بحكمة وموازنة وثقة. ولعل من أهم ما يميز الأنظمة الملكية قدرتها على التخطيط طويل المدى. ففي حين تنشغل الأنظمة "الديمقراطية" بالانتخابات القادمة، تنشغل الأنظمة الملكية بالأجيال القادمة. هذا ما نراه

جلياً في مشاريع مثل "نيوم" في السعودية، وهي مشاريع تهدف إلى بناء مدن المستقبل وتأمين حياة كريمة للأجيال القادمة.

ولا يمكننا أن نغفل عن الدور الحاسم الذي تلعبه الأنظمة الملكية في استقرار المنطقة ككل. فدول الخليج الملكية تشكل صمام أمان ضد الفوضى والإرهاب، وهي تلعب دوراً محورياً في دعم الاقتصادات العربية الأخرى ومساعدتها على تجاوز أزماتها. وفي الختام، دعونا نتذكر أن الديمقراطية الغربية ليست وصفة سحرية تصلح لكل الأمراض السياسية. فما يصلح لأوروبا وأمريكا قد يكون سماً زعافاً لنا. إن الأنظمة الملكية المطلقة في عالمنا

العربـي هـي بمثابـة الترياق الشـافي لأمراضنـا السياسية والاجتماعية. فلنتمسك بها، ولنجعلها منارة تهدي سفينة أمتنا إلى بر الأمان والازدهار.

ولنحذر كل الحذر من الدعوات المشبوهة لإراقة هـذا الترياق، ف "كـوهين السـعودية، خـائن القسـم" يمـول أدواتـه بحمايـة إسـتخبارية مكشوفـة لتحقيـق حلمـه بمـا يسـمى ملكيـة دستورية يختار رئيس وزرائها مرشد عام جماعة الإخـوان المسـلمين المجرمة، هـذا الحلم الـذي كُلـف "كـوهين السـعودية" بتحقيقـه وتهـاوى علـى رؤوسـهم بـأمر سـلمان وسـيفه محمـد، وهاهو الآن يحاول من جديد مستخدمًا كل أجير ومرتزق وفاشل وحاقد وشاذ وإرهابي لتحقيقه،

إنه كأرنب يحلم بأنه سيطير، أو حمار يتخيل أنه سيكون أسدًا إذا أمر بذلك مالك حديقة الحيوانات التي يعيش بها!

المهم الآن، فلنتخيل معاً كيف سيكون شكل عالمنا العربي لو عدنا إلى النظام الملكي المطلق. سنرى عراقاً موحداً وقوياً، يقف نداً للقوى الإقليمية بدلاً من أن يكون ساحة لصراعاتها. سنرى ليبيا واحة للاستقرار والازدهار في شمال أفريقيا. وسنرى دول الخليج تواصل مسيرتها نحو التقدم والريادة العالمية.

إن تمسكنا بالنظام الملكي المطلق، هو الطريقة الوحيدة في خليجنا المحاصر بالنيران لحماية دولنا من مخاطر الفتنة والانقسام، وأن

نبني دولاً قوية قادرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. فالملكية المطلقة ليست عودة إلى الوراء، بل هي قفزة إلى الأمام نحو مستقبل يجمع بين أصالة تراثنا وطموحات حاضرنا.

إن التاريخ يعلمنا أن الأمم العظيمة هي تلك التي تعرف كيف تستفيد من ماضيها لتبني مستقبلها. فلنكن نحن تلك الأمة، ولنجعل من أنظمتنا الملكية نبراساً يضيء طريقنا نحو مستقبل مشرق، مستقبل يليق بعراقة حضارتنا وعظمة تراثنا

مواضيع مرتبطه



من الصحوة إلى اليقظة: السعودية تعيد كتابة عقدها الاجتماعي